

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد

دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003

رسالة تقدمت بها

الطالبة

بيداء جبار شويطي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في علوم الاقتصاد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد اللطيف شهاب زكري

المستخلص

من أجل الوصول الى هدف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول كان الفصل الاول منها بعنوان الدور التنموي للتجارة الخارجية في اقتصادات الدول النامية، كمدخل نظري ، واطار عام للدراسة ، وقد جاء في ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول منه لإعطاء لمحة تاريخية لدور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للدول المختلفة، فيما كرس المبحث الثاني لدراسة دور التجارة الخارجية التنموي في الدول النامية، أما المبحث الثالث، القى الضوء على استراتيجية التجارة الخارجية المتبعة في الدول النامية، أما الفصل الثاني بواقع وتطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال ثلاث مباحث ، تناول المبحث الاول أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي، بينما ناقش المبحث الثاني تطور الصادرات العراقية للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٢، أما المبحث الثالث فقد تناول تطور الاستيرادات العراقية لسنوات البحث ٢٠٠٢-٢٠١٢ ، وتطرق الفصل الثالث دور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي ، وقد أحثل مكانه مهمة في الرسالة من خلال التركيز على تحليل بيانات وإحصاءات التجارة الخارجية العراقية للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١٢، لبعض المؤشرات ، حيث تطرق المبحث الأول إلى تطور هيكل الاقتصاد العراقي وعلاقته بالتجارة الخارجية خلال مدة البحث ٢٠٠٢-٢٠١٢ ، أما المبحث الثاني فقد تناول دور التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات العراقي لنفس المدة، في حين ناقش المبحث الثالث مستقبل التجارة الخارجية العراقية، على ضوء واقع العراق الاقتصادي والتجاري.

- واختتمت الدراسة بالاستنتاجات التي تم التوصل اليها ثم التوصيات التي توصلت اليها الباحثة إليها.

الاستنتاجات:

١. اتسع دور التجارة الخارجية وازدادت أهميتها في التنمية الاقتصادية من منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك استناداً إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ارسى دعائمه (آدم سميث) في نظريته المطلقة وطور مبادئها فيما بعد ريكاردو في نظريته النسبية ومن جاء من بعدهم من الاقتصاديين الكلاسيك، الذين اعتبروا التجارة الخارجية اداة تحرك من خلالها النمو الاقتصادي وتساعد جهود التنمية الاقتصادية للبلدان المتعاملة فيما بينها، مما أدى التخصص إلى تفاعل متبادل بين الدول الصناعية المتقدمة التي تقوم بتصدير السلع والخدمات ورأس المال والعمل إلى الدول النامية التي تزود البلدان الصناعية بالمواد الأولية والمنتجات الزراعية مما فرض نمط اقتصادي دولي معين مفاده تخصص الدول الصناعية بإنتاج السلع الرأسمالية، وتخصص الدول النامية بإنتاج المواد الأولية.
٢. ساعدت التجارة الخارجية على انتشار حركة النمو السريع والتطور الاقتصادي في جميع الدول خلال القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تستطع أن تحول اقتصاديات الدول النامية إلى اقتصاديات مستقلة، لأن ذلك التطور كان وحيد الجانب ولم يشمل سوى قطاع الصادرات الذي يتألف في الغالب من سلعة واحدة أو سلعتين، فنتج عن ذلك حالة اطلق عليها (ظاهرة الاقتصاد المزودج)، حيث يقوم الى جانب قطاع الانتاج المحلي ذو الفنون الانتاجية المتأخرة والأساليب الانتاجية التقليدية، قطاع الانتاج التصديري المتقدم ، دون أن ينعكس القطاع الاخير في تطوره على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣. استمر انخفاض نسبة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية ، وازداد درجة انفتاحها على الخارج وبالأخص نحو الدول المتقدمة ، بالرغم من تطور التجارة الدولي وازدياد معدلاتها مما جعل إتجاه معدلات التبادل التجاري لغير صالحها فانعكس سلباً على هيكلها السلعي، وخطتها التنموية.

٤. التوصيات:

٥. ١- إن تعديل الخلل في قطاع التجارة الخارجية العراقي المتمثل في معالجة العجز المزمن في الميزان التجاري يحتاج إلى التوجه نحو مشاركة فعالة من جميع و تفعيل دور جميع المؤسسات والدوائر الحكومية وغير الحكومية، فالعجز في الميزان التجاري هو أصلاً انعكاس لاختلالات عديدة في مجال التنمية الزراعية والصناعية والأداء الوظيفي للسياسات الضريبية والجمركية والنقدية وضعف تأثيرها الايجابي على توظيف استثمار رأس المال المحلي في تنشيط الصادرات، مما يتطلب صياغة استراتيجية اقتصادية وتجارية وطنية تهدف الى نقل التجارة العراقية من وضعها الحالي إلى وضع أكثر تقدماً تكون الأهداف المركزية لجميع الوزارات والدوائر التي تتعامل مع التجارة الخارجية هو تنمية الصادرات ، بتنمية القطاعين الصناعي والزراعي وتشجيع الاستثمار وتبسيط اجراءاته، وبتبنى سياسة نقدية ومالية وجمركية تعمل على تحقيق الهدف المذكور. وقيام السلطات العليا في العراق وعلى الوجه الامثل بتنفيذ والإشراف على هذه الاستراتيجية وبما تتطلبه من عناية واهتمام.

٦. ٢- ترشيد استثمار رأس المال المحلي وترشيد انفاق العملات الأجنبية المتاحة في البلد، وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية لتغطية حاجات السوق المحلي من جهة والتصدير إلى الخارج من جهة ثانية.

٧. ٣- عدم رفع الحماية عن الصناعات العراقية الناشئة بحجة استكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) كون هذا الوضع يهدد تلك الصناعات ويقف عائقاً في طريق تطورها مستقبلاً .